ثوابت و متغيرات الحوزة العلمية

(١)

د. جعفر الباقري

الكيانات التي تحظى بمقدار من المساهمة في صنع قرارات المجتمع وتمتلك موقعاً ريادياً يؤهلها لأن تمارس دوراً تغييرياً فيه.. تشكل جزءاً من ذلك الواقع الذي تُنسب إليه، وتندكّ به في ارتباط وثيق، وتخضع بالتالي إلى قوانينه ونواميسه العامة.

وقيام مثل هذا الكيان بدوره وممارسته لمهامّه في المجتمع يولّد استجابة من قبل ذلك الواقع، تتكيَّف مع طبيعة الصياغات النظرية المنبثقة عنه.

فالكيان من هذا القبيل يمثّل الفكرة والخط. والواقع يمثّل الحقل والميدان. والعملية التي يستقبل فيها الواقع الصياغات النظرية للكيان تمثّل التطبيق. ومن الطبيعي أنَّ عدم تمكّن الكيان من ملء مسامات الواقع واستيعاب مفرداته يسبب ارتياحاً كبيراً في حركته ونموّه، كما أنَّ تخلّف الواقع عن مواكبة القرارات الصادرة من ذلك الكيان، وعدم الاستجابة المطلوبة لها يؤدي إلى اضمحلاله وانهياره المحتوم.

وبشكل عام فإن سعة مجالات التطبيق تفتح أمام النظرية آفاق التجديد، وتثير فيها حوافز الاستجابة، كما أن عمق النظرية ينعكس على موارد التطبيق، فيفرز قيمتها، ويدعم نتائجها، ويسير بها في طريق الكمال.

ولعلَّ السِّر في التجويد والإبداع الذي يتمتعُ به الفكرُ البشري يكمنُ في هذا التلاقح المستمر بين النظرية والتطبيق، فتتوالد التخصصات، وتتنوع الفنون، وترتقي العلوم،

وينشأ التطوير. ولأنَّ حقيقة التطوير تعني انتشال الكيان إلى مستوى الواقع، والأخذ به إلى مصافّ المرحلة التي يعيش، فقد أصبح ضرورةً اجتماعية ملحّة، لا يمكن تجاهلها، أو الإغضاء عنها بحالٍ من الأحوال.

وإذا ما صحَّ أنَّ حكاية التطوير هذه كانت ـ وما زالت ـ من الحقائق التي تطال جميع مرافق الحياة، بفعل الضغوطات الملحّة للواقع، ومتطلباته المتزايدة.. فإنَّ الأنموذج الذي نقوم باستعراضه لا يخرج عن محيط دائرة الحتمية هذه.

فقد احتلت **الحوزة العلمية** موقعاً بارزاً طيلة الفترة الزمنية التي عاشها التاريخ الشيعي، ومثّلت الكيان الذي يعبِّر عن رأي الطائفة الإمامية. وينطق باسمها رسميّاً. إلّا أنَّنا ومن خلال رصدنا لحالة الموازنات القائمة بينها وبين الواقع الحالي الذي يراد لها أن تمارس دورها فيه، نكاد أن نقطع بأن الواقع قد أصبح من حيث حاجاته وتطلعاته أكبر من أن تستوعبه مرافقها القائمة وآليتها الحالية، على الرغم من أنَّها كانت تلبي هذه الحاجة مجملاً في وقت لم يكن العلم قد وصل فيه بالإنسان إلى هذا المستوى من الوعي والرشد والتطور العلمي، ولم تكن المنازلة مع الكفر بهذا المستوى من السعة والشمول.

إذن.. مع هذه القفزة النوعية الحاصلة في الواقع القائم تحتاج **الحوزة العلمية** إلى نقلة مماثلة لكي تنجح في أداء دورها بالشكل المطلوب.

وقد انبرى لأداء هذا الدور الخطير مجموعة من العلماء الرساليين الذين أدركوا عمق هذه المشكلة، وعاشوا همَّ الإصلاح والتغيير، وخصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الحالي.

ويضيق بنا المقام فيما لو أردنا أن نؤرِّخ لمراحل تطوّر هذا المشروع على يد روّاده الأوائل، ونستعرض تفاصيله بإسهاب. على أنه يكفينا ما تتم الإشارة إليه من ذلك ضمن طيات البحث.

وفي الآونة الأخيرة أعلن الإمام الخامنئي *دام ظله* عن ضرورة وضع العلاج الحاسم لحالة الارتباك القائمة في نظام **الحوزة العلمية**، وتصدّى من خلال مشروع حيويّ متكامل إلى عملية بناء الإطار العام لطرحٍ عصريّ فاعل، يحفظ لهذا الكيان قدسيته وثوابته من جهة، ويلتئم في مرونة متناهية مع متطلبات العصر ومستجداته من جهة أخرى، من دون أن تختلَّ تلك الثوابت أو تتحجم هذه المتغيرات.

لقد تحدث الإمام الخامنئي حول مشروع التطوير هذا بلغةٍ واضحة وصريحة، وانتقد الظواهر السلبية المتفشّية في هذا الوسط بقوة وجرأة، الأمر الذي لم يكن ملحوظاً بهذا المستوى من الشمول والوضوح من قبل

الدعوات الإصلاحية السابقة، إذ إنَّ أغلب تلك الدعوات كانت تعتمد لوناً من التستّر والكناية والمداراة، نتيجة لبعض الملابسات التي كانت تكتنف واقع الحوزة العلمية وتحيط بها، وبسبب امتداد وقوة الحالة التي تؤمن بأنَّ (نظم هذه الحوزة يكمن في عدم نظمها).

أضف إلى ذلك أنَّ مشروع التطوير الذي تصدى له الإمام الخامنئي قد اكتسب حَصانة ذاتية من خلال واقعية مادة الطرح الإصلاحي ونقائها وصدقها وانبعاثها من قلبٍ متحرِّق لمصلحة الإسلام بما لا يقبل الشك والارتياب.

فحلقات هذا المشروع قد تشكلت بفعل مخاضات التجربة العملية التي عاش الإمام الخامنئي فصولها المسهبة الطويلة، وقطع أشواطها الرتيبة بدأبٍ وثقة وجدارة.

ومما لا يقبل التردد أنَّ أيّة نظرية للإصلاح إذا ما انبثقت من صميم الواقع الذي تحاول معالجته، وولدت بين جوانحه وترعرعت في أحضانه، فإنها ستكون أقرب للتوفيق وأدنى لإدراك النتائج والغايات من تلك المحاولات التي تنفُذ إلى ذلك الكيان من خارج حدوده وتُقبل عليه من خلف حيطانه وأسواره.

فمشروع التطوير في كيان الحوزة العلمية الذي دعا إليه الإمام الخامنئي لم يكن إفرازاً عن تأمّلات نظرية بعيدة عن واقع هذا الكيان وأجوائه، ولم يكن وليد محطات فكرية وجيزة تألقت في برهة زمنية معينة، وإنّما عاش هذا المشروع همّاً كبيراً كان يحمله الإمام الخامنئي ويتفاعل معه طيلة فترة وجوده في هذا الكيان ابناً باراً نشأ في أحضانه، وترعرع في أوساطه، ونما بين جوانحه.. فتعاطى مفرداته العلمية المتتالية، وتخطى مراحله الرتيبة، وتذوّق طعم الارتقاء فيه، معتزّاً بهذا الانتساب، ومفتخراً به، فيقول معرباً عن هذا الاعتزاز:

«تربطني بالحوزة العلمية أواصر وثيقة. فالعلاقة بيني وبين الحوزة العلمية كالعلاقة القائمة بين النفس وذاتها ومتعلقاتها. بل إنّ الحوزة العلمية تشكّل جزءاً من كياني ووجودي».

ويبدو أنّ الإمام الخامنئي قد عكف على دراسة الوضع العام في هذه الحوزة طيلة الفترة الزمنية التي عاشها في هذا الكيان، فجعل هذا الأمر في صدارة قائمة اهتماماته الرئيسية، وخصوصاً بعد أن تصدّى لزعامة الدولة الإسلامية خلفاً للإمام الراحل قدس سره، ومكمّلاً الشوط القيادي الذي بدأ به.

فكان يستثمر كلّ الفرص المناسبة ليعرب عن هذا الاهتمام ويفصح عنه، ويطرح قسماً من النقاط المساهمة في إكمال نظرية الإصلاح والتطوير لكيان الحوزة العلمية لكي تتم عملية استيعاب شؤونه وأبعاده كافةً، وتخطيه جميع جوانبه ومرافقه.

وقد اشترك مع الإمام الخامنئي في أصول

هذا الطرح مجموعة أخرى من كبار علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وساهموا في وضع الأسس الفاعلة لتطويره وتنجيحه على الرغم مما تعرَّضوا له من ضغوط ومواجهات.

وسوف نستعرض خلال هذه الدراسة لبعض هذه المحاولات.

نأمل أن تساهم هذه الدراسة المتواضعة في تفعيل مشروع الإصلاح والتجديد في كيان الحوزة العلمية، وأن يأخذ هذا المشروع أبعاده المرتقبة في مجالات التطبيق. ويضع كيان هذه الحوزة في مستوى المسؤولية، والمرحلة الحساسة التي يمرّ بها الإسلام العظيم، لكي تتأهّل إلى قيادة حركة الأمة الواعية والمتنامية بثبات، وتدخل غمار الحياة بثقة، وتخوض بجدارة، المنازلة الشاملة التي يشنّها الاستكبار العالمي على الإسلام في مختلف المواقع والمنطلقات.

الحوزة العلمية: نظرة تاريخية

امتد وجود الحوزة العلمية في عمق التاريخ الإسلامي الطويل. وبدأت الخيوط الأولى لنسيج هذا الكيان تتشكل منذ المقاطع الزمنية الأولى التي انبثق فيها فجر التشريع.

وقد دأبت الحوزة العلمية خلال مسيرتها الطويلة هذه على حفظ الثروة العلمية الإسلامية المتدفقة، وصيانة المنابع الأساسية للتشريع، والاهتمام بالمظاهر

▣ احتلت الحوزة العلمية موقعاً بارزاً طيلة الفترة الزمنية التي عاشها التاريخ الشيعي، ومثّلت الكيان الذي يعبِّر عن رأي الطائفة الإمامية. وينطق باسمها رسميّاً.

▣ وتمثّل الحوزة العلمية المنبع الحقيقي والمصدر الأساسي الذي تستقي منه حركة أتباع أهل البيت عليهم السلام وقودها في الاستمرار ونظرتها إلى مختلف جوانب الحياة.

▣ إنَّ أيّة نظرية للإصلاح إذا ما انبثقت من صميم الواقع الذي تحاول معالجته، وولدت بين جوانحه وترعرعت في أحضانه، فإنها ستكون أقرب للتوفيق وأدنى لإدراك النتائج والغايات.

والوقائع والمعطيات التي اكتنفت الرسالة الإسلامية في مختلف أدوارها، والاعتزاز بها والمحافظة عليها.

واحتل فكر مدرسة أهل البيت *عليهم السلام* الطليعة الأولى في تغذية روافد هذه الثروة الغنية من خلال السيل الفكري والتراث العلمي المتدفق الذي خلّفه أئمة أهل البيت *عليهم السلام* للأمة الإسلامية. وبهذا تمثّل الحوزة العلمية المنبع الحقيقي والمصدر الأساسي الذي تستقي منه حركة أتباع أهل البيت *عليهم السلام* وقودها في الاستمرار ونظرتها إلى مختلف جوانب الحياة، فيقوم كل مجموعة من طلبة العلوم الدينية في هذه الحوزة بتحمل جزءٍ من هذه المسؤولية الجسيمة، إذ إن الإحاطة التفصيلية بكل خصوصيات الواقع وجزئياته لا يمكن تصورها بشأن أي فرد مهما كانت قدراته الذاتية ومؤهلاته العلمية باستثناء مصدر التشريع المعصوم المتمثل بالنبي *صلّى الله عليه وآله* وأهل بيته الطاهرين *عليهم السلام*.

ومن المفترض أن تحصل هذه الإحاطة في خطوطها العامة وبشكل إجمالي لدى المرجع الديني الأعلى الذي يمثّل قمة الهرم في هذا الوجود، باعتبار معالجة علم الفقه الذي هو مجال تخصصه لمختلف شؤون الحياة.

وهذا لا يعني الاستغناء عن المتخصصين في المجالات المتعددة الأخرى، وإلغاء دورهم بشكل تام، بل يبقى الفقه يمثل الخط الخلفي العام الذي تستمد منه كل هذه المجالات شرعية حركتها وتحديد هويتها، فتبقى الطولية محفوظة بين كل هذه التخصصات والعلوم من جهةٍ، وبين علم الفقه من جهةٍ أخرى.

وعلم الفقه باعتبار توافر هذه الخصوصية

الشمولية فيه، وكونه يمثل الشريان الأبهر لمعالم الشريعة الإسلامية فإنه أخذ موقعه المتقدم في الحوزة العلمية طيلة الحقب التاريخية المتطاولة، واقترن التأريخ له بالتأريخ للحالة العلمية المتنامية في هذا الكيان... فدراسة تاريخ الحوزة العلمية ومحاولة التعرف على بدايات نشوئها، وطبيعة حركتها، ومراحل نموها.. يتطلب ضرورة دراسة التاريخ الفقهي لدى الشيعة، وملاحظة الفترات التي قطعتها هذه الحركة، والمواقع التي انطلقت منها، والظروف التي هيأت لها.

وسوف نقوم باستعراض سريع لهذه المراحل منذ بداية نشوء هذه الحوزة وحتى وصولها في رحلتها الطويلة إلى مدينة النجف الأشرف، حيث استمرت في هذا المركز الديني الكبير لما يناهز الألف عام.

كانت المدينة المنورة تمثل المهد الأول لمنطلق الرسالة الإسلامية، والعاصمة العلمية الأولى التي تربّى فيها فقهاء المذهب من الرعيل الأول، مثل سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري وعبدالله بن عباس حبر الأمة، وغيرهم من كبار الصحابة والتابعين.

وكانت مهمة هذه النخبة الرائدة تتمثل بحفظ مضامين القرآن الكريم وسنة أهل البيت *عليهم السلام*، وصيانة الشريعة ونقلها إلى الأجيال اللاحقة بأمانة وحرص وإخلاص.

وقد دوَّن فقهاء الشيعة في هذه المرحلة الأولية عدة مدونات حديثية مهمة[1].

ولهذا ساهمت هذه الفترة بإرساء قواعد الفقه الشيعي، وتأسيس دعائمه، وخصوصاً في عهد الإمامين الباقر والصادق *عليهما السلام*. فعلى الرغم من حدّة الصراع بين التيارات السياسية المتكالبة على السلطة في عهد الإمام الباقر *عليه السلام*، وكثرة الفتن والاضطربات التي مرّت بها الأمة الإسلامية آنذاك، إلّا أنّ إطلالة الإمام *عليه السلام* كانت قد فتحت أمام العلوم الإسلامية آفاقاً جديدة، وأعطت للحركة العلمية الشيعية زخماً فقهياً كبيراً، ومنحت الفكر الإسلامي أصالةً وثراءً، وأشبعت المطالب الكلامية والاعتقادية بحثاً وتدقيقاً. فاتخذ الإمام الباقر *عليه السلام* من الجامع النبوي الشريف وبهو بيته مركزاً لنشر هذه الثروة العلمية الغنية، وأخذت الوفود العلمية تترى إليه، لتأخذ العلوم والمعارف منه. يقول الشيخ أبو زهرة: «وما قصد أحد مدينة النبي *صلّى الله عليه وآله* إلّا عرج عليه، ليأخذ منه معالم الدين».

وقد أخذ عنه أهل الفقه ظاهر الحلال والحرام. وعموماً فإن الحياة الثقافية في هذه الفترة مدينة لهذا الإمام العظيم، وهو الباعث والقائد لها على امتداد التاريخ[2].

وعندما جاء دور الإمام الصادق *عليه السلام* مرّت الحركة العلمية بفترة من الازدهار

العلمي المتميز، على الرغم من ظروف الإرهاب التي كانت سائدةً آنذاك.

فقد أحسَّت السلطات العباسية بأنّ الإمام عليه السلام بحركته هذه سوف يسحب البساط من تحت أقدامها، ويكسب رأي الأمة لصالحه، وينفذ في أعماق الجماهير، من خلال مختلف المعارف والآداب والعلوم التي كانت مدرسته تغذي المجتمع بها.

ولأجل هذا سعى أبو جعفر المنصور العبّاسي عندما تولّى الخلافة عام ١٣٦ هـ. إلى القضاء على هذه الحركة العلمية بمختلف الوسائل والأساليب، لما رأى من إقبال الناس على الإمام الصادق عليه السلام واجتماعهم حوله، ولما كان يمتلكه عليه السلام من موقع مرموق في نفوس أبناء الأمة الإسلامية، ونفوذ في أعماق الرأي العام القائم آنذاك، وخصوصاً في أوساط أهل العلم والفضل.

فعمد المنصور في البداية إلى استمالة الإمام الصادق عليه السلام إليه، ظناً منه أنه عليه السلام سوف يستجيب له، ومن ذلك أنه كتب إليه: *«لم لا تغشانا كما يغشانا الناس...»*.

فكتب إليه عليه السلام: *«ليس لنا ما نخافك من أجله، ولا عندك من أمر الآخرة ما نرجوك له، ولا أنت في نعمة فنهنيك، ولا نراها نقمة فنعزيك..»*.

فكتب إليه المنصور ثانياً: *«تصحبنا لتنصحنا..»*. فأجابه الإمام عليه السلام: *«مَن أراد الدنيا لا ينصحك ومَن أراد الآخرة لا يصحبك..»*[٣].

لقد أصبح واضحاً لدى المنصور أن الإمام الصادق عليه السلام ليس من النوع الذي ينجرف مع هذه العروض الدنيوية الزائلة، ويستجيب لهذه الإغراءات الزائفة. فقطع أمله في هذا النوع من المحاولات. وعمد إلى أسلوب آخر يتمثل بالقوة والمواجهة والإكراه. فبدأ بملاحقة شيعة الإمام عليه السلام ورواد مجلسه، وجعل عليهم العيون؛ فكلما وجدوا شخصاً اتفق على أنه من شيعته ضربوا عنقه[٤].

ففُرضت عليه العزلة الكاملة، وأخذ الناس يمتنعون عن زيارته، وينفضّون عنه.

ثم تطوَّر الموقف إلى أن كان من شأن المنصور أنه أمر واليه على المدينة المنورة بإحراق دار الإمام عليه السلام، فأحرقت داره عليه السلام بالفعل، إلّا أنه تخطى النار وأنجى نفسه منها[٥].

وعلى الرغم من كل هذا الذي كان يبدو للمنصور من نفوذ لفكر الإمام الصادق عليه السلام واتساع نطاق تأثير مدرسته وكيانه العلمي، إلا أنه لم يجد ما يبرر له أن يفتك به عليه السلام، لأنه يخشى العاقبة من ذلك، لما كان يعلم به من تعلق الناس بشخصية الإمام عليه السلام وحبّهم له.

فكان المنصور على أحرٍّ من الجمر إذ يرى سلطانه مهدداً، وملكه زائلاً، إن طال الوقت واستمر الزمن، وأراد أن يقرِّب ما يرومه،

وذلك في فرض الإقامة على الإمام عليه السلام في الكوفة، ليكون قريباً منه، وعسى أن تصدر منه بادرة ينقض عليه[٦].

وبهذا يقع الفكر ضحية الاستبداد، ويُلاحق العلم في كل موقع ينطلق منه، ويتعرض روّاد مدرسة صادق أهل البيت عليه السلام إلى مختلف أنواع الاضطهاد والبطش والتنكيل في المدينة المنورة.

فتنتقل الحركة العلمية الشيعية إلى الكوفة، وتصبح هذه المدينة المدرسة الدينية الثانية بعد المدينة المنورة، وتتأقلم هذه الحركة مع الوضع الجديد، وتبدأ مسيرة جديدة تشق طريقها وسط تيارات الإرهاب، وتتمخض عن عطائها الجم رغم محاولات الكبت والاحتواء التي تعرَّضت لها.

وعلى الرغم من كل هذه الضغوط التي تعرّضت لها مدرسة الإمام الصادق عليه السلام العلمية في المدينة المنورة وفي الكوفة في أواخر أيام حياته عليه السلام، إلا أنها انحسرت عن نتاج ملأ الخافقين، وعن علم جم غفير أتحف التراث الإسلامي بعناصر البقاء، وروافد الاستمرار، ومفاصل التغيير.

وقد استثمر الإمام الصادق عليه السلام الفترة الانتقالية من الحكم الأموي إلى الحكم العباسي، حيث سادت أجواء ملائمة نسبياً لبث الفكر والثقافة الشيعية، ووضع أصول المذهب وفروعه، فمثّلت هذه الحقبة الزمنية بذلك فترة الازدهار العلمي من بين مراحل انتشار الشريعة الإسلامية على يد أهل البيت عليهم السلام.

فمن المصاديق البارزة لهذا الازدهار أنّ أبان بن تغلب قد روى عن الإمام الصادق عليه السلام (٣٠,٠٠٠) حديث، وعدّ له ابن النديم في الفهرست ثلاثة كتب: كتاب في القراءات، وكتاب في معاني القرآن، وكتاب في أصول الحديث على مذهب الشيعة[٧].

وروى محمد بن مسلم (٤٠,٠٠٠) حديث. وقال الحسن الوشاء: «*إني أدركت في هذا المسجد* ـ يعني مسجد الكوفة ـ *تسعمئة شيخ كل يقول: حدثني جعفر بن محمد*»[٨].

وأملى الإمام عليه السلام كتاب **توحيد المفضّل**، وكتاب **الأهليلجة**، ومجموعة الرسائل التي رواها عنه جابر بن حيّان[٩].

وفي هذه الفترة صنّف علماء الشيعة المعاصرون للأئمة عليهم السلام ما يزيد على (٦,٦٠٠) كتاب في الحديث، ومن بين هذا العدد تميزت (٤٠٠) كتاب اشتهرت باسم **الأصول الأربعمئة**[١٠].

والخلاصة أنه لم تزدهر المدرسة الحديثية في مذهب من المذاهب الإسلامية كما ازدهرت عند الشيعة في ذلك الوقت، وكان لهذه المرحلة أهمية خاصة في حفظ التراث الإسلامي والأحاديث النبوية، فلهشام الكلبي أكثر من (٢٠٠) كتاب، ولابن شاذان

(٢٨٠) كتاباً، ولابن دؤل (١٠٠) كتاب، ولابن أبي عمير (٩٤) كتاباً، ولهذا قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «*لو رُدّ حديث هؤلاء - أي الشيعة - لذهبت جملة الآثار النبوية*»[١١].

ومما عزّز هذا الموقع الهام الذي احتلته مدرسة الكوفة بالنسبة إلى الانطلاقة الفكرية الشيعية، أنها كانت عاصمة الدولة الإسلامية في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فمثّلت الكوفة بذلك «أول مركز للتشيع طول عهد الدولة الأموية»[١٢].

وفي بداية عصر الغيبة الكبرى بدأت خصوصيات هذا الكيان العلمي ومعالم المدرسة الفقهية تتبلور بشكل أكثر وضوحاً من السابق، وأصبحت مدينتا قم والري في إيران المعهد الديني الذي ترعرعت فيه الحركة العلمية الجديدة التي اتسمت بطابع الرشد والتطور عن المرحلة السابقة.

فقد كانت بلدة الري في هذا التاريخ عامرة بالمدارس والمكاتب، وحافلة بالعلماء والفقهاء والمحدّثين، وكان في بلدة قم من المحدّثين (٣٠٠,٠٠٠) رجل[١٣].

ولعلّ السبب في هذا الازدهار يعود إلى أن قم والري كانتا خاضعتين لسلطان حكومة آل بويه المعروفين بولائهم وتشيعهم، مما أدى إلى أن يجد علماء الشيعة الأرضية الصالحة لنشر الفقه الإسلامي، وترويج دعائم الفكر الشيعي تحت ظل هذه الدولة الموالية.

فبرز في هذه الفترة علماء كبار أتحفوا المذهب بآثارهم الفذّة من أمثال محمد بن يعقوب الكليني (ت:٣٢٩ هـ)، وأبو جعفر محمد بن علي القمي المعروف بالصدوق (ت:٣٨١ هـ)، فقد دوّن هذان العلمان موسوعتين حديثيتين كبيرتين هما: **الكافي في الأصول والفروع** للكليني، وكتاب **مَن لا يحضره الفقيه** للصدوق. إذ احتوت هاتان الموسوعتان بين دفتيهما على جملة الأحاديث الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، وبوّبتها بشكل منهجي متناسق، وقد انتظم هذان الكتابان في جملة **الكتب الأربعة**[١٤]، التي تمثل المنابع الأساسية لحديث أهل البيت عليهم السلام عند الإمامية الاثني عشرية.

ودونت كذلك كتب حديثية أخرى، فقد ذكر ابن النديم في الفهرست أن الشيخ الصدوق ذكر (٢٠٠) كتاب لوالده علي بن الحسين، وكان للصدوق نحو (٣٠٠) مؤلف، من جملتها موسوعته الحديثية الكبرى **عيون أخبار الرضا**[١٥].

انتقلت الحوزة العلمية بعد هذه المرحلة إلى بغداد في القرن الخامس الهجري، وأخذت ملامح هذا الكيان تحمل طابع الاستقلالية والنضج والكمال، لما تهيأت لها من أجواء فكرية وسياسية ملائمة، فأنجبت هذه المدرسة كتلةً من النبوغ البشري، ومجموعة

▣ أخذت ملامح كيان الحوزة العلمية تحمل طابع الاستقلالية والنضج والكمال بعد الانتقال إلى بغداد في القرن الخامس الهجري.

شامخة من العقول الشيعية الجبّارة، يقف في طليعتها الشيخ محمد بن محمد النعمان المفيد (ت: ٤١٣ هـ)، والسيد المرتضى (ت:٤٣٦هـ)، وشيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠ هـ)، الذي كان يحضر درسه حوالي (٣٠٠) مجتهد من الشيعة، ومن العامة ما لا يُحصى[١٦].

بدأ في هذه المرحلة علم أصول الفقه يضرب جذوره في الأرض تدريجياً، من خلال تنقيح المسائل الأصولية بصورة مستقلة عن الحديث، وإدخال فن الصناعة إلى علم الفقه واستنتاج أحكام شرعية خارج نطاق ألفاظ الحديث، وعدم الجمود على ظاهر نصّه والاكتفاء به.

وطفقت الحوزة العلمية في هذه المرحلة تمارس دوراً اجتماعياً وفكرياً متميزاً إلى جانب اهتماماتها الفقهية والعلمية التخصصية، ونشطت الحركة الثقافية بشكل ملحوظ، فدخل علماء الشيعة في غمار المباراة العلمية الصعبة التي كانت قائمةً آنذاك، وخاضوا لججها الغامرة، فخرجوا منها بنظريات فكرية وإبداعات فقهية، وتصورات مفاهيمية في منتهى العمق والثراء والأصالة.

فإنّ مَن استعرض حياة الشيخ المفيد يستظهر أنه استطاع أن يغيّر الجو الفكري في بغداد حاضرة العالم الإسلامي يومذاك، وأن يكهرب ندوات الفقه والكلام، ويجذب إلى نفسه طلاب العلم، حتى كاد أن يغطي المدارس الفقهية والكلامية الأخرى، والفقهاء والمتكلمين من أتباع سائر المذاهب، وقد كان الفقهاء والمتكلمون يقصدونه من أقطار بعيدة، وكان بيته ندوة عامرة بحديث الفقه والكلام والنقاش والأخذ والرد[١٧].

وأما حركة التأليف والكتابة، فقد أخذت

طابع الشمولية والمنهجية أكثر من المراحل السابقة، وامتلأت الحوزة العلمية بنفائس الكتب العلمية القيمة في مختلف المعارف والفنون الإسلامية والإنسانية.

فقد أحصى السيد الأمين في أعيان الشيعة للشيخ المفيد قريباً من (٢٠٠) كتاب ورسالة في الفقه والكلام والحديث، وعدّ للسيد المرتضى ما يقرب من (٩٠) مجلداً من مؤلفاته مما عثر على اسمه، وخلّف هذا السيد الجليل بعد وفاته (٨٠,٠٠٠) مجلد من مقروآته ومصنفاته ومخطوطاته، وذكر العلاّمة آغا بزرك الطهراني اسم (٤٧) مؤلفاً للشيخ الطوسي مما وصل إليه من أسماء مصنفاته[١٨].

سياسياً أيضاً، مارست الحوزة العلمية في ذلك الوقت دورها بكل جدارة، وكان لعلماء هذه الفترة مكانة اجتماعية وسياسية مرموقة لدى السلطات الحاكمة، وامتد نفوذهم بشكل فاعل وقوي في الدولة وأجهزتها.

فقد اتصل الشيخ المفيد بالدولة البويهية في عاصمتها بغداد في مبدأ أمرها اتصالاً وثيق العرى، فقدّروا مكانته حق تقديرها، وأجروا الرواتب له ولتلاميذه، وخصصوا له جامع براثا في منقطة الكرخ لوعظه، وإقامة الصلاة جمعة وجماعة، وله معهم نوادر وقضايا منشورة ومشهورة[١٩].

وبلغ الأمر بشيخ الطائفة الطوسي أن جعل له خليفة الوقت «القائم بالله» كرسي الكلام والإفادة، وكان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدر فوق الوصف، إذ لم يُعط إلّا لمن برز في علومه، وتفوق على أقرانه[٢٠].

أفلَت الحركة العلمية في بغداد عند دخول طغرل بيك إليها بالجيوش المغولية، واحرقت حينها مكتبة الشيعة الضخمة التي أنشأها أبو نصر سابور وزير بهاء الدولة البويهي، والتي كانت تضم أكثر من (١٠,٠٠٠) كتاب من جلائل الآثار ومهام الأسفار.

وتوسعت الفتنة حتى اتجهت إلى شيخ الطائفة الطوسي وأصحابه، فنهبوا داره، وأحرقوا كرسيه الذي كان يجلس عليه[٢١].

فبزغت مدرسة الحلة ومدرسة النجف خلفاً لمدرسة بغداد، وأخذت هذه الحركة طابعاً أعمق من السابق، وأكثر رشداً ونضجاً، فقد نُظمت أبواب الفقه وعرضت بأسلوب منهجي وموضوعي، وتمّ تدوين الفقه المقارن، وإبرازه في موضوعات ضخمة وشاملة، وتميّز عرض الفقه الشيعي في هذه المرحلة بمزيد من التطور، وقد تمثّل هذا العرض رائعاً في كتاب شرائع الإسلام للمحقق الحلي (ت:٦٧٦ هـ)، حيث بقي هذا الكتاب منهجاً ناضجاً وحيوياً يتعاطاه طلبة العلوم الدينية في الحوزة العلمية منذ زمن تأليفه وحتى الوقت الحاضر.

وبعد هذه الرحلة الطويلة رست حركة

العلم في مدينة النجف الأشرف حيث مرقد مثال الطهر والصفاء والإخلاص، ورمز الفضيلة والعلم والجهاد علي بن أبي طالب عليه السلام، بعد أن انتقل إليها شيخ الطائفة الطوسي، واتخذ منها منطلقاً لنشر الفكر الإسلامي، وقاعده للتحرك والتغيير، ومناراً لطلب العلم، ومحطاً لرحل المعرفة، فشرع في بناء صرح هذا الكيان العلمي من جديد وأخذ يستقطب طلبة العلوم الدينية من كل مكان، ويودعهم من أسرار علمه، وكنوز معارفه، فصيّر مدينة النجف الأشرف مركزاً للعلم، وجامعة كبرى للشيعة الإمامية، وعاصمة للدين الإسلامي والمذهب الجعفري، فشُدّت إليها الرحال وتعلقت بها الآمال وبان فضلها على ما سواها من البلدان، وتخرج من هذه الجامعة خلال هذه القرون المتطاولة ما يعدّون بالآلاف المؤلفة من أساطين الدين، وأعاظم الفقهاء، وكبار الفلاسفة، ونوابغ المتكلمين، وأفاضل المفسّرين، وأجلاء اللغويين، وغيرهم ممن خبروا العلوم الإسلامية بأنواعها، وبرعوا فيها أيما براعة[٢٢].

واستمرت هذه الجامعة الدينية الكبرى تغذي الإسلام في مختلف أدوارها بالفكر والثقافة والأدب، ومختلف المعارف الإسلامية المتنوعة الأخرى، طيلة الألف عام، وإن كانت تتحول عن هذا الموقع، وتنتقل عنه في بعض الأزمنة لفترات وجيزة مؤقتة، إلا أنها ما تلبث أن تعود إلى مهدها الأول ومقرّها الأصيل، فبقيت محوراً لكل هذه المعاهد المنتشرة، وأساساً لكل انطلاقة شيعية أخرى إلى هذا اليوم.

الحوزة العلمية: المهام والغايات

حظيت الحوزة العلمية في مختلف مراحلها بالدور التوجيهي المتميّز الذي هيمن روحياً وفكرياً وسياسياً على كل حيثيات الوجود الشيعي، وكانت صاحبة القرار الفاصل في مختلف القضايا المصيرية الكبرى التي

▣ مَن استعرض حياة الشيخ المفيد يستظهر أنه استطاع أن يغيّر الجو الفكري في بغداد حاضرة العالم الإسلامي يومذاك، وأن يكهرب ندوات الفقه والكلام، ويجذب إلى نفسه طلاب العلم.

تتعرض لها الأمة الإسلامية بشكل عام.

وليس غريباً أن تحتل الحوزة العلمية مثل هذا الدور الخطير على مرّ القرون الطويلة، إذا ما كانت تضم النخبة الصالحة والطليعة الرائدة دائماً وأبداً.

إنّ من الأغراض البارزة التي تتصدر قائمة الأولويات في المنهج الدراسي للحوزة العلمية هو الاهتمام بالمنابع الأساسية للتشريع الكتاب الكريم والسنة الشريفة، وحفظها وصيانتها من عمليات المحو والتحريف والاحتواء، ونقل محتوى هذه المنابع بأمانة وتثبّت إلى الناس لربطهم بالشريعة الإسلامية، وشدّهم إلى قيم السماء.

وهذه الأهداف تتطلب مستوىً عالياً من تزكية النفس وتهذيبها، إذ إنّ الشريعة الإسلامية تركّز على الجوانب المشرقة في الحياة الإنسانية، والتي تتمثل بالهدى المتزن البعيد عن الأهواء والشهوات، وتُلزم الإنسان المنتسب إليها بنمطٍ من السير التكامليّ والسلوك التربويّ الناهض بروح الإنسان نحو المثل السامية والأخلاق الرفيعة.

فإذا ما انعكس هذا السيل من المفاهيم التربوية إلى سلوك عملي يتحرك في الواقع بصدق، ويضغط للتأثير فيه بقوة، من خلال الموعظة الحسنة، والكلمة الهادفة، والسلوك الملتزم، فلاشك في أنّ هذا الكيان سوف يكون القدوة الصالحة والأسوة الأمثل التي ينحدر عنها سيل الهداية إلى أبناء المجتمع كافة؛ لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار الإصرار العميق من قبل الحوزة العلمية على ضرورة ممارسة الدارسين لدورهم الرسالي ومسؤوليتهم التعليمية في المجتمع أثناء المواسم المختلفة خلال ما يعادل أيام الدراسة والتحصيل أو ما ينقص عنها بقليل.

وقد يتفرغ بعض الدارسين لأداء هذا الدور بعد أن ينال شطراً معتداً به من العلم، بحيث أصبح التبليغ والوعظ والإرشاد ضرورة أساسية يمارسها أغلب الدارسين كلّ على شاكلته.

ولهذا فقد «*كان للحوزات دور مهم في تقوية الالتزام الديني لدى الناس*».

و«*كان بقاء الدين مرهوناً بالجهود العلمية للحوزات*»[٢٣].

وكان بسبب ذلك أن حققت الحوزة العلمية انجازات كبيرة وجبّارة في مجال نشر وترويج الفكر الإسلامي، وتقوية دعائم الدين، لا على المستوى الفردي المحدود فحسب، بل على مستوى تغيير أو تصحيح معتقدات راسخة آمن بها قطاع كبير من الناس، ولعصور مختلفة.

فمن تلك المواقف مثلاً العلاقة الاجتماعية الهادفة التي أنشأها نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ت:٦٧٢ هـ) الملقب بأستاذ البشر، مع هولاكو؛ لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من

التراث الإسلامي المهدد بالزوال، وأن يحول دون اكتمال الكارثة النازلة بالمسلمين من وحشية وهمجية المغول، والحد من انتهاكاتهم.

وقد نجح الخواجة نصير الدين الطوسي إلى حد كبير في بناء هذه العلاقة، وتحصيل طاعة هولاكو لآرائه في كثير من الأمور، حتى فوّض إليه هولاكو أمر أوقاف البلاد، وقد بلغ من إحكام أمره وترسيخ منهجه، أنّ الدولة التي أقبلت بجيوشها الجرّارة لتهدم الإسلام، وتقضي على حضارته، انتهى أمرها بعد حين إلى أن تعتنق بنفسها الإسلام، ويصبح خلفاء جنكيز و هولاكو الملوك المسلمين[٢٤].

ولا يخفى حجم الخدمات الدينية التي أسداها الشيخ علي الكركي العاملي الملقب بالمحقق الثاني (ت:٩٤٠ هـ)، في عهد الشاه طهماسب الصفوي، عندما استدعاه إلى إيران، وجعل أمور مملكته بيده، فقد أصبح المحقق الكركي الحاكم الفعلي للبلاد فيما يخص الشؤون الدينية، وسعى إلى إعلاء أعلام الدين والعقيدة.. وأزال الفجور والمنكرات، وأجرى الحدود والتعزيرات، وأمر أن يقرر في كل بلد وقرية إمام يصلي بالناس، ويعلمهم شرائع الدين[٢٥].

وإذا ما تخطينا الأدوار الأولى للحوزة العلمية في مواجهتها للتيارات الفكرية المنحرفة، وتصميمها على تقوية دعائم الدين، وإرساء قواعده، في العصور السابقة وانتهينا إلى القرن الأخير، لأدركنا مقدار المسؤولية التي تحمّل أعباءها علماء الإسلام ومفكروه، وحجم الخدمة التي قدمتها الحوزة العلمية في مجال المحافظة على بقاء الشريعة الإسلامية، واستمرار حركتها، خلال المنازلة التي اتسمت بسعة ساحة الصراع وشموليتها، وجدّية التحدي، ووفرة إمكانات الخصم، وتعدد وسائل التضليل والتمويه والانحراف، وللاحظنا مقدار النضج الحاصل في عمق هذه المواجهة، وقوة الإرادات المبارزة لهذه الانحرافات الفكرية الخطيرة، وخصوصاً عند انتشار الحملات التبشيرية الموافقة لاستعمار البلدان الإسلامية، والأفكار الاعتقادية المنحرفة كالوهابية والبهائية والبابية وهجمة الفلسفات الغربية المضللة.

وكان في طليعة المواجهين لهذه التيارات الشيخ محمد جواد البلاغي (ت:١٣٧٨هـ)، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ محمد رضا المظفر (ت:١٣٨٣ هـ)، والسيد الشهيد محمد باقر الصدر (ت:١٤٠٠ هـ)، والشيخ الشهيد مرتضى المطهري (ت:١٣٩٩هـ)، وغيرهم كثيرون.

ولم يقتصر دور الحوزة العلمية على هذا الأمر الحيوي الهام، بل مارست الحضور الدائم والفاعل في الفترات الحساسة التي

مرّت بها الأمة الإسلامية بمنعطفات مصيرية فاصلة، انطلاقاً من موقعها الذي تأخذه في ساحة المواجهة، ومناهجها التي تستوعب كل خصوصيات الحياة، فإن علم الفقه الذي يمثل المحور الأساسي للمناهج الدراسية، والعمود الفقري لكيان الحوزة العلمية يتكفل بتلبية جميع مطاليب المجتمع، ويدخل في جميع شؤونه، ويعين التكاليف الإلهية، والمواقف العملية التي يحتاجها الفرد والمجتمع إزاء الوقائع والأحداث في مختلف الميادين.

والفقيه بحكم اطّلاعه على الأدلة التفصيلية للأحكام الشرعية وإحاطته بها، وقدرته على تطبيق تلك الأدلة على مفرادت الواقع، وبالتالي استنباط الوظيفة الشرعية للمكلف، وهكذا المقومات الأساسية التي اشترطت الشريعة الإسلامية توافرها فيه، بأن يكون «*صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه*»[٢٦]...، كل ذلك يؤهل الفقيه لأداء الدور القيادي، ويمنحه شرعية البت والفصل في قضايا الأمة المصيرية، وتعيين الرؤية وصنع القرار.

وقد كانت الحوزة العلمية وما زالت تشارك الأمة همومها وآلامها، وتسجل الحضور الدائم والقوي في ساحة المواجهة مع التحديات السياسية في نقاط مضيئة من تاريخها الحافل بالعطاء.

ومن تلك الشواهد المتميزة التي أدّت فيها الحوزة العلمية رسالتها بوعي وفاعلية في مقاطع مهمة وحساسة من التاريخ الإسلامي، التقديرات المتزنة للأحداث السياسية من قبل المرجعية الدينية التي تمثل قمة الهرم في سلسلة المراتب العلمية في هذا الكيان، وتعيين الموقف تجاهها، وتشخيص الرؤية لمعالجة التعقيدات المرافقة لتلك التحديات وخصوصاً في أواخر القرن السابق، وأثناء القرن الأخير.

فلا يمكن الإغضاء عن النشاط السياسي للميرزا محمد حسن الشيرازي المعروف بالميرزا الشيرازي الكبير المجدد (ت:١٣١٢هـ)، الذي امتدت مرجعيته للإمامية لمدة (٢٣) عاماً، ولأوقفتنا بإجلال مواقفه الحاسمة في هذا المجال.

فمن ذلك رفضه لاستقبال ملك إيران ناصر الدين شاه عند مدخل مدينة النجف الأشرف، ورفضه كذلك لزيارته وقبوله هديته المالية، عندما وفد الأخير إلى العراق مقر المرجعية الدينية لزيارة العتبات المقدسة عام (١٨٧٠م)[٢٧]. الأمر الذي حفظ للحوزة العلمية استقلاليتها وتعففها عن مداهنة الملوك والسلاطين، وكان من أثر ذلك أن توطدت مكانة الميرزا في نفوس الناس، وازداد عدد مقلديه.

وهكذا الأمر بالنسبة إلى ثورة التنباك

المعروفة، حيث واجه الميرزا الشيرازي بشدة وعنف ناصر الدين شاه الذي أراد أن يربط اقتصاد إيران بعجلة الإنجليز، من خلال منحه الامتياز لشركة التنباك الإنجليزية، يسمح لها فيه باحتكار التنباك وبيعه في كافة أنحاء إيران لمدة (٥٠) عاماً، مما يؤدي إلى إحداث أضرار فادحة بالمزارعين والتجار وعامة الناس.

وقد تجسدت هذه المواجهة بفتوى الميرزا المشهورة سنة (١٨٩١م)، والتي حرّم فيها استعمال التنباك والتتن بأي نحوٍ كان، حيث أدّت هذه الفتوى إلى مقاطعة شاملة من قبل الإيرانيين للتدخين، وأغلقت جميع محلات بيع التبغ، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى استرداد حق الامتياز[٢٨].

وقد كان لفتوى الشيخ الآخوند الخراساني (ت:١٣٢٩هـ) الأثر الكبير في إلزام السلطة في إيران بالنظام الدستوري، وتشكيل القانون الأساسي المشروطة[٢٩]، في بداية المطالبة السلمية وفي خطوطها العامة.

وفتواه أيضاً لمحاربة الروس في إيران، والتي استجابت لها العشائر العراقية ومدن النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد وغيرها من مدن العراق الأخرى، وسارت مع الآخوند كتائب المجاهدين بالآلاف في طريقهم إلى إيران، وخرج معه علماء الدين والمجتهدون، وكان من بينهم السيد محمد كاظم اليزدي (ت:١٣٣٧هـ)، إلا أن الآخوند تلقى خبراً من إيران بسقوط محمد علي شاه وانسحاب القوات الروسية من إيران.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤م)، وهجوم القوات البريطانية على مدينة البصرة في جنوب العراق، أفتى السيد كاظم اليزدي بالجهاد، وأرسل ابنه محمد لينوب عنه في استنهاض العشائر.

وفي سامراء أفتى الميرزا محمد تقي الشيرازي (ت:١٣٣٨هـ) بوجوب محاربة الإنجليز، وأرسل ابنه الشيخ محمد رضا للالتحاق بالسيد مهدي الحيدري الذي خرج على رأس كتائب المجاهدين، وكان له من العمر ثمانون عاماً.

وتصدى لحركة الجهاد أيضاً الشيخ مهدي الخالصي (ت:١٣٤٣هـ)، ومجموعة كبيرة أخرى من علماء الحوزة العلمية ومجتهديها.

كما أفتى السيد محمد سعيد الحبّوبي (ت:١٣٣٣هـ)، بالجهاد وكان له دور طليعي وبارز في هذا الخصوص، فقد تحرك إلى جنوب العراق لأداء فريضة الجهاد، وتحرك بعده شيخ الشريعة الأصفهاني (ت:١٣٣٩هـ)، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (ت:١٣٧٣هـ)، ومجموعة أخرى من كبار العلماء[٣٠].

وبهذا سجلت الحوزة العلمية في هذا المقطع الحساس أروع صور الوعي واليقظة

والمقاومة والاستعداد، مما ضمّ مواقف تاريخية خالدة يرددها تاريخ البطولات بفخر واعتزاز.

وفي ثورة العشرين، كانت القيادة الدينية و الحوزة العلمية تمثل العنصر الأهم في إشعال وقود الثورة، وتعبئة الجماهير لها، وخصوصاً من خلال فتاوى ومواقف الميرزا الشيرازي الواضحة والشجاعة، «فقد كان يمثل القطب الذي حوله تدور جميع رجالات الثورة، وإليه تفزع عند الملمات»[٣١].

وقد نقل الثورة من مرحلة العمل السياسي البطيء والمتعرّج والمحفوف بألف مؤامرة وخطر، إلى مرحلة العمل العسكري الذي لا يقبل التزوير والخداع والتردد، وذلك أخطر قرار يمكن أن يتخذه قائد حكيم في الثمانين من عمره، فالاحتكام إلى السلاح هو آخر ما تفكّر فيه القيادات الحكيمة والمسؤولة، وأشجع قرار يمكن أن يتخذه زعيم في حياته[٣٢].

وكان الشيخ فتح‌الله الأصفهاني (ت:١٣٣٩هـ)، يمثل الركن الثاني للزعامة الدينية إبان الثورة العراقية الكبرى[٣٣].

وفي عام (١٩٢٢م) دعا الملك فيصل في العراق إلى انتخاب المجلس التأسيسي، ووضع القانون الأساسي، كخطوة أولى للانتداب فأدركت الحوزة العلمية خطورة هذه الخطوة، وتصدّت من خلال ثلاثة من مجتهديها الكبار وهم السيد أبو الحسن الأصفهاني (ت:١٣٦٥هـ)، والميرزا حسن النائيني (ت:١٣٥٥هـ)، والشيخ مهدي الخالصي لمقاطعة الانتخابات، وكان من جراء هذا الموقف أن نُفي الشيخ الخالصي، وعلى أثره السيد أبو الحسن والميرزا النائيني إلى إيران.

ولم يقف دور الحوزة العلمية عند الطابع المنحصر في أتباع أهل البيت عليهم السلام وحسب، وإنما وقفت تجسد الاهتمامات الكبرى ذات الطابع الإسلامي العام، فعندما تعرضت طرابلس الغرب إلى الغزو من قِبل إيطاليا، أصدر علماء الشيعة وفي طليعتهم الآخوند الخراساني والسيد كاظم اليزدي فتاوى الجهاد والدفاع عن بلاد المسلمين، ضد هذا الغزو الكافر[٣٤].

ومما جسّد هذا الاهتمام أيضاً فتاوى السيد محسن الحكيم (ت:١٣٩٠هـ)، بدعم العمل المقاوِم لليهود في فلسطين الإسلام، ودعوته لجميع المسلمين أن يبذلوا جهودهم وقواهم لاستنقاذ القدس الشريف، والأرض المغتصبة من الكفار والصهيونية، والدفاع عن مقدسات الإسلام المهانة[٣٥].

وتأتي فتواه أيضاً بمواجهة المد الأحمر ضمن اهتمامات المرجعية الدينية بمصير الأمة الإسلامية جمعاء، ودخولها في ساحة الصراع مع التيارات المنحرفة والمناوئة

للإسلام الحنيف.

ومن المصاديق البارزة التي وقفت فيها الحوزة العلمية في وجه التمددات القومية والإلحادية على حساب القيم والمبادئ الإسلامية صرخة السيد الشهيد آية الله محمد باقر الصدر (ت: ١٤٠٠هـ)، في وجه حكومة البعث المستبدة في العراق، وإعلانه عن مواجهتها على كل الأصعدة وبمختلف الوسائل والأساليب، مما أدى إلى استشهاده محتسباً مع أخته المظلومة بنت الهدى في طريق الجهاد.

ومن المواقف الحية التي مازالت نابضة في ضمير الواقع، وساخنة في سجلاته الشهقة البطولية الأخيرة التي أطلقها السيد أبو القاسم الخوئي (ت:١٤١٣هـ)، في انتفاضة الخامس عشر من شعبان عام (١٤١١هـ)، فقد «كان المحور الأصلي للحركة، وتصدّى لتوجيه وهداية الانتفاضة الإسلامية، ولهذا السبب وبعد إخماد لهيب هذه الانتفاضة، تعرّض هذا العالم الرباني الكريم من قبل النظام البعثي الدموي إلى أذىً وتعذيب وإهانة رجال البعث القساة»[٣٦].

ولعلّ سيد هذه المواقف هو الانطلاقة الإسلامية العارمة في إيران على يد الإمام الراحل السيد روح الله الخميني (ت:١٤١٠هـ)، حيث تجسّد الإسلام شريعةً قادرة على أن تثبت جدارتها في إدارة أمور المجتمع، وتأخذ موقعها في معترك التيارات الهائجة للصراع العالمي القائم.

وكان للحوزة العلمية دور تاريخي مهم في صنع هذا الانتصار والإبقاء عليه.

«وإن حضور ومشاركة الأساتذة والطلاب عبر المراحل التي مرّت بها الثورة الإسلامية كان مشهوداً وواضحاً».

«وإن تحرّك الشعب وقيام الثورة الإسلامية، وبناء المجتمع على أسس إسلامية كان بواسطة الحوزات العلمية، فلقد كان الأستاذ في الحوزات العلمية هو الطليعة والقائد للمسيرة، وكان الطلاب وفضلاء الحوزة في كل البلاد بمثابة الجنود لذلك القائد»[٣٧].

إنّ الذي تقدم ذكره من مواقف وشواهد لا يعني بالضرورة أنّ الحوزة العلمية قد بلغت الذروة والكمال في أداء دورها ومسؤوليتها الحياتية، وشاركت في ذلك على يد جميع روّادها وفي مختلف أدوارها ومراحلها.

ولا يعني هذا أيضاً عدم وجود المساحات الفارغة على خارطة الواقع السياسي لهذا الكيان، أو عدم خلو الوقائع والأحداث التي مرّت بها الحوزة العلمية خلال مسيرتها من الرؤية والقرار، وذلك لأن هناك توجهاً مضاداً وارتكازاً قائماً في أوساط هذه الحوزة كان يؤمن بفكرة فصل الدين عن السياسة، ويعتبر العالم الديني الذي يمارس لوناً من ألوان التحرك السياسي شخصاً متطرفاً وجسماً

غريباً في هذا الوسط، يجب استئصاله والقضاء المبرم عليه.

وعلى الرغم من التقدم الواسع الذي حصل في حقول المعرفة البشرية، واتساع آفاق الحياة وأبعادها، وكثرة نقاط التقارب والتماس بين الحوزة العلمية وبين الواقع الذي يتطلب من هذه الحوزة التلبية المستمرة لحاجاته والمعايشة الدائمة معه والمواكبة الحثيثة لتطوراته: *«إلّا أن فكرة فصل الدين عن السياسة لم تُستأصل بشكل كامل، ولا تزال إلى الآن موجودة في الحوزات العلمية مع الأسف»*[٣٨].

وهذه القضية من القضايا المعقدة التي تفاعلت في أجواء الحوزة العلمية بشكل متميز، وتركت الآثار السلبية الكثيرة على واقع هذا الكيان، ومثلت الحاجز الأكبر والجدار السميك الذي كان يحول بين انطلاقة الحركة الإصلاحية وبين بلوغ أهدافها وغاياتها.

وعلى أية حال فإنّ لهذه القضية جذورها وخلفياتها ومردوداتها الخطيرة التي لا يسعنا الدخول في تفاصيلها والخوض بها في مثل هذه الدراسة العاجلة، على أننا نكتفي هنا بهذه الإشارة الخاطفة لها، وسنحاول العودة إليها في موضع آخر إن شاء الله تعالى.

من هنا ونتيجة لهذه الأهمية القصوى التي تتمتع بها الحوزة العلمية في المجتمع، والموقع المتقدم الذي تحتله في تاريخ الوجود الشيعي على الخصوص.. كل هذا يفرض على الباحثين والمحققين *«دراسة دور الحوزات العلمية والتحقيق فيه سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل»*. كما *«يجب تشكيل لجان خاصة للتخطيط والبرمجة تدرس وتحقق بصورة مستمرة مسيرة الحوزات العلمية»*[٣٩].

التخطيط في الحوزة العلمية

اعتاد روّاد الحوزة العلمية على الانهماك الكامل في البحث والتحقيق العلمي طيلة سني الدرس، والانشغال التام بطي المراحل المتعاقبة، واستثمار كل ما يمكن استثماره من الزمن لصالح التعمق في المطالب التخصصية، والاستفاضة في شرح الكتب الدراسية واستقصاء موضوعاتها وأبحاثها... ولم يكن في هذا الدأب بأس فيما لو رافق ذلك همّ التطوير في المنهج والأسلوب المتبع، والتخطيط للمراحل المقبلة، وإعداد البرامج العلمية والتربوية التي ترفع من مستوى كيان الحوزة العلمية إلى مستوى الواقع المتجدد.

ولكنّ شيئاً معتداً به يمكن أن يبلور نظرة استشرافية هادفة لمستقبل هذا الكيان.. لم يُفكر فيه ولم يقع، وإنما الذي حصل هو الإغراق التام في هذه الممارسة الرتيبة، والانهماك في ما هو موجود وقائم فعلاً،

والتعامل معه كحقيقة مسلّمة لا يمكن المناقشة فيها أو رفض قبولها، وتجاهل النداءات الداعية إلى ضرورة إصلاح المنهج المتبع والأسلوب القائم في هذا الكيان، والذي بدأ ينحسر شيئاً فشيئاً، ويتخلف عن مواكبة الواقع المحيط به، وكأنّ الأمر لا يعني نفس القائمين على هذه الحوزة والمنتسبين لها، ولا يهمهم بشيء.

يتساءل الإمام الخامنئي بهذا الصدد قائلاً: ***«ما هو حجم تخطيطنا للحوزات العلمية؟ ومَن الذي يتولّى التخطيط في الحوزة؟ وكم يصرف الكبار وخيرة العلماء من أوقاتهم في التخطيط والبرمجة للحوزة العلمية؟»***(٤٠).

ومن الطبيعي أن هذا لا يعني أكثر من أنّ الجو السائد والذي أفرزته تراكمات الانهماك المشار إليه آنفاً.. هو الذي طبع السلوك العلمي العام القائم في هذه الحوزة بهذا النمط من التسامح في هذا الأمر الخطير.

إن سرّ الخلل الحاصل في الأمر يكمن في عدم اكتمال الصورة الواقعية عن الجانب الإيجابي في العلم، إذ قد يتصور البعض أن تناول العلم كما هو عليه، وفهمه واستيعابه في صورته الجاهزة هذه، هو الكفيل بتحقيق الغاية التي يتوخاها من قبل هذا العلم، ويعزز ذلك البعض رؤيته هذه بما سجّله التاريخ من تألق وشموخ لبعض الشخصيات العلمية التي نبغت في هذا الكيان، بسبب دراستهم لهذه العلوم والمناهج وصبرهم عليها وانهماكهم بها ودأبهم في تحصيلها.

وفي الواقع إن هذه النظرة قد أخذت نصفَ الحقيقة وتركت نصفها الآخر، لأنّ بذل غاية الوسع في تحصيل العلم والانهماك فيه كما هو مطلوب وضروري جداً، إلا أنه لا يمكن أن يؤتي ثماره إذا لم تُحدد هويته ويُدرك مدى انسجامه مع الواقع الذي يتحرك فيه. فإيجابية العلم في النتيجة تخضع لعاملين:

الأول: هو استفراغ الوسع المقدور، وبذل غاية الجهد في إطار تحصيل العلم واكتسابه.

والثاني: هو دارسة الظرف الذي يعيش فيه، والتخطيط المستمر لجعله منسجماً مع روح التطور التي تصعد بالإنسان في سلّم الكمال على مرّ العصور.

ومن غير المعقول أن يتشبث إنسان بما تعاطاه الأقدمون وتناولوه كذريعة للتمسك بعين المنهج الذي سلكوه حرفاً بحرف، لأنّه إن صحّ أنّ المنهج يساهم بقدرٍ ما في صناعة المقومات المتميزة للشخصية العلمية الفذّة.. فهو لا يساهم بمقدار ما تحمله هذه الشخصية من مواهب وقدرات ولياقات استثنائية، وبمقدار ما تبذله من جهود فردية مضنية وحثيثة قد تنأى عن المنهج المتبع، وتتصل بروح الإبداع القائمة في ذات هؤلاء العباقرة الخالدين. فقضية الرجوع إلى الوراء والتمسك بالماضي يجب أن تخضع

لاعتبارات موضوعية، ويجب أن لا يطلق القول برفض الماضي وإهماله من جهة، كما لا يصح التشبث به إلى درجة التقليد الحرفي من جهة أخرى.

وقد تصوَّر البعض أن الدعوة إلى التجديد في كيان الحوزة العلمية تستبطن الانجراف إلى السطحية والخواء وعدم الدقة والعمق في النظر والتحليل لأنها بنيت على أساس نبذ الماضي ورفض السير وفق خطاه الموروثة.

▫ من غير المعقول أن يتشبث إنسان بما تعاطاه الأقدمون وتناولوه كذريعة للتمسك بعين المنهج الذي سلكوه حرفاً بحرف.

وحاول هؤلاء أن يصوروا مشروع التطوير والتجديد الذي أعلنه الإمام الخامنئي ومجموعة أخرى من العلماء بأنّه عملية مسخ للماضي وأهمالٍ له، وعدم احترام لقيمه ومرتكزاته، وعدّوا هذا المشروع من قبيل الدعوات التطرفية التي اعتبرت الماضي جسداً ميتاً وحثت على مواجهة كل حالة تتسبّب إليه، وحاولت أن تحطّم الجسور التي تربط بين ماضي الإنسان مع حاضره، باسم التقدم والعلم والتكنولوجيا الحديثة.

▫ تصوَّر البعض أن الدعوة إلى التجديد في كيان الحوزة العلمية تستبطن الانجراف إلى السطحية والخواء وعدم الدقة والعمق في النظر والتحليل.

ولكنّ الواقع أن هؤلاء قد أخطأوا في تصورهم هذا خطأً فادحاً وكبيراً وأنّ مشروع التطوير والتجديد في كيان الحوزة العلمية لا يمكن أن يتقاطع مع الأصالة والتراث بأي حال من الأحوال.

إن الشريعة الإسلامية شريعة حية تستوعبُ الحياة بكل مرافقها وأبعادها، وتلبي احتياجات الفرد والمجتمع في مختلف

□ إن الشريعة الإسلامية شريعة حية تستوعبُ الحياة بكل مرافقها وأبعادها، وتلبي احتياجات الفرد والمجتمع في مختلف المراحل والأدوار التي تمر بها البشرية.

المراحل والأدوار التي تمر بها البشرية إلى آخر لحظات الحياة، وهي بهذا تعتبر التاريخ الديني للإنسان وحدة متكاملة تتظافر مفرداتها وتتحد قيمها ومبادئها لكي ترتقي بالإنسان في مسيرة الكمال، وتقوده إلى حيث السعادة والنعيم المقيم.

فالشريعة الإسلامية تشجب ظاهرة قطع صلة الماضي مع الحاضر بشكل حاد، ولذا نرى بأنها قدمت المفردات الرائعة لربط ماضي الإنسان بحاضره، وجعلت الماضي يشكل البعد الأهم في صنع قرارات الحاضر، ويساهم بصورة فاعلة في نموه وديمومة حركته.

كما أن الشريعة الإسلامية قد وفرت الأجواء الملائمة التي تجعل الإنسان المسلم مرتبطاً بتراثه وماضيه بشكل دائم من خلال الاهتمام بالشعائر والمناسك الدينية، والحث على إحياء المناسبات المختلفة، والاستلهام منها، والمحافظة عليها والاعتزاز بها.

وأيضاً من خلال الحث الأكيد من قبل الشريعة الإسلامية لأتباعها على ضرورة مواكبة سلوك الإنسان الملتزم لتطورات الزمن المتجدد، وأكدت ضرورة عدم انكفائه وتخلفه عن ذلك.

وبهذا فإنّ عملية الاعتزاز بالماضي عملية فاعلة ومثمرة مادامت تساهم في إثراء حاضر الإنسان وتقديم حركته نحو الأمام، ولذا لا يصح أن تكون عملية الاعتزاز بالماضي والمحافظة عليه عملية عكسية التأثير، تتحجم ضمن إطارات القديم ولا يسعها الخروج عنه إلى مرحلة مواكبة الظروف الاجتماعية المتجددة باستمرار.

فالتجديد في واقع الحوزة العلمية يعني انتشال العقل الفقهي الذي يمارس عملية استنباط الأحكام الشرعية من حالة التقليدية والجمود على القديم إلى حالة التجديد

والانفتاح على الحياة بما تحمله من أبعاد ورؤى وممارسات جديدة ومختلفة عمّا مضى تمام الاختلاف.

ومما يعنيه التجديد والتطوير في كيان الحوزة العلمية أيضاً الإطاحة بما يسميه السيد الشهيد محمد باقر الصدر (ت: ١٤٠٠هـ) بالنزعة الاستصحابية التي تعني التمسك بالماضي بشكل حرفي، وعدم السماح بالتحرر من هيمنة قيوده وأعرافه المندثرة. يقول السيد الشهيد الصدر رحمه‌الله بهذا الصدد:

«الاستصحاب الذي قرأناه في علم الأصول، طبقناه على أساليب العمل، وطبقناه على حياتنا، فكنا نتجه دائماً إلى ما كان، ولا نفكر أبداً في أنه هل بالإمكان أن يكون أفضل مما كان؟! لابد لنا أن نتحرر من النزعة الاستصحابية، ومن نزعة التمسك بما كان حرفياً بالنسبة إلى كل أساليب العمل، هذه النزعة التي تبلغ القمة عند بعضنا، حتى أن كتاباً دراسياً مثلاً ـ أو مثّل بأبسط الأمثلة ـ إذا أريد تغيير كتاب بكتاب آخر في مجال التدريس ـ وهذا أضأل مظاهر التغيير ـ حينئذٍ يُقال: لا ليس الأمر هكذا، لابد من الوقوف، لابد من الثبات والاستمرار على نفس الكتاب الذي كان يدرس فيه الشيخ الأنصاري رحمه‌الله أو المحقق القمي رحمه‌الله. هذه النزعة الاستصحابية التي تجعلنا دائماً نعيش مع أمةٍ قد مضى وقتها، مع أمة قد ماتت وانتهت بظروفها وملابساتها، لأننا نعيش بأساليب كانت منسجمة مع أمةٍ لم يبق منها أحد، وقد انتهت وحدثت أمة أخرى ذات أفكار أخرى، ذات اتجاهات أخرى، ذات ظروف وملابسات أخرى...»[٤١].

فالمقصود من التجديد هو هذا المعنى المشروع الذي يربط الحاضر بعجلة الماضي، ويسير به في طريق الانفتاح على كل ما من شأنه أن يرقى بالعمل إلى مستوى تحقيق الغايات، فيشكل الماضي حينئذٍ وقود حركة الحاضر، ويقوم بتحديد المعالم الفاعلة والأساسية لرؤية المستقبل.

فمشروع التطوير ينسجم مع أصول هذه الحوزة العريقة وثوابتها، ويتلاءم مع تحولات ومستجدات العصر المتلاحقة من جهة أخرى.

فهو لا يدعو إلى الإطاحة بتلك الثوابت كما قد يتصور البعض، ولا يجمد في وجه المتغيرات كما يريد البعض، بل تندك فيه الثوابت بالمتغيرات في مسحة تجسيدية رائعة تضفي على كيان الحوزة العلمية قوةً وكمالاً.

من هنا تنشأ أهمية التخطيط لكيان الحوزة العلمية على كل المستويات العلمية، وفي مختلف الشؤون الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية.. وغيرها من حقول المعرفة البشرية المتسعة.

وتأتي أيضاً أهمية التفكير بوسائل التطوير المثالية، وأدوات الترميم الناجحة، وتحديد

الأهداف المتطورة بشكل دقيق وواضح، ودراسة خصوصيات الواقع المتجددة، وكيفية استجابتها لتلك الصياغات التي تم الانتهاء إليها، أو مدى اصطدامها بحواجز الجو الذي يُراد لها أن تطبق فيه، وإصلاح هذه النظريات وتعديلها بشكل دائم ومستمر. أضف إلى محاولة اكتشاف الثغرات المتولدة عن قصور النظريات الجديدة والسعي لتلافيها والتغلب عليها في مستقبل التطبيق.

يقول الإمام الخميني:

«إن تعريف الإسلام للناس وعرضه عليهم يستلزم إصلاح الحوزات العلمية، بمعنى ضرورة تكميل وإصلاح البرامج الدراسية وأسلوب التبليغ والتعليم»[٤٢]. *«يجب تهذيب وتشذيب أفكار (الفئة المتظاهرة بالتقدس) التي تنفّر الناس عن الإسلام والإصلاحات الاجتماعية داخل الحوزات العلمية»*[٤٣].

كل هذا إنما يتم من خلال أجهزة فعّالة تضم نخباً تخصصية واعية للأهداف وممتلكة لمستوى من التحصيل العلمي المرموق، والحس الاجتماعي والسياسي المطلوب، والتجربة الميدانية الطويلة الكافية، وينبغي أن تبتعد روح هذه الصياغات عن الأهواء الذاتية والمصالح الشخصية والتخبطات العشوائية والاندفاعات الانفعالية المرتجلة، وتتأهل لأداء هذه المسؤولية الشاملة متحليةً بالجرأة الكافية والنظرة الشمولية التي

▣ إنّ عملية الاعتزاز بالماضي عملية فاعلة ومثمرة مادامت تساهم في إثراء حاضر الإنسان وتقديم حركته نحو الأمام.

▣ ومما يعنيه التجديد والتطوير في كيان الحوزة العلمية أيضاً الإطاحة بما يسميه السيد الشهيد الصدر بالنزعة الاستصحابية التي تعني التمسك بالماضي بشكل حرفي، وعدم السماح بالتحرر من هيمنة قيوده وأعرافه المندثرة.

▣ المقصود من التجديد هو هذا المعنى المشروع الذي يربط الحاضر بعجلة الماضي، ويسير به في طريق الانفتاح على كل ما من شأنه أن يرقى بالعمل إلى مستوى تحقيق الغايات.

▣ مشروع التطوير ينسجم مع أصول هذه الحوزة العريقة وثوابتها، ويتلاءم مع تحولات ومستجدات العصر المتلاحقة من جهة أخرى.

تتجنب الترميمات الهامشية والإصلاحات الجزئية التي لا تقوم بحمل العبء بكل ثقله ووزنه، ويجب أن تكون هذه اللجان تحت نظر المراجع الكرام الذين ينتهي إليهم الفصل في كبريات الأمور المهمة والحساسة، ولذا يقول الإمام الخميني:

«إن الذي يتحمل مسؤولية تنظيم الحوزات العلمية وتصفيتها المدرسون المحترمون والأفاضل المجرّبون بتأييد من مراجع العصر»(٤٤).

من هنا نرى أنّ الإمام الخامنئي يدعو من خلال مشروع تطوير الوضع القائم في الحوزة العلمية إلى: *«تشكيل لجان خاصّة للتخطيط والبرمجة تدرس وتحقق بصورة مستمرة مسيرة الحوزات العلمية، وتضع الخطط والبرامج العلمية للمستقبل»*. من خلال *«طرح أعمال وأفكار وطرق وأساليب جديدة في الحوزات العلمية وبصورة مستمرة»*(٤٥).

هذا من جانب التخطيط العام لكيان الحوزة العلمية وأما التخطيط الفردي الذي يعني وضع الأهداف بعيدة المدى أقصى البصر ورسم أهداف مرحلية ومؤقتة تتخلل تلك الغايات القصوى، فهو يشترك مع التخطيط العام في نفس النصيب من التسامح والإهمال لدى طبقة واسعة من طلبة العلوم الدينية في هذا الكيان.

وهو لا يقل في الأهمية خطورةً عن

التخطيط الكلي العام، إذ إنّه يشكل المفردات والوحدات التي تمثل بائتلافها واتساقها رؤية عامة ونظرة متظافرة تساهم في صنع هذا البرنامج الإصلاحي العام.

أكد الإمام الخامنئي على هذا الطرح في مشروعه الإصلاحي حيث يقول:

«إنّ على كل طالب حوزوي أن يخطط لمستقبله العلمي والفقهي». «يجب أن لا يبقى أي طالب حوزوي يدرس من دون هدف»[٤٦].

وإذا ما دعت الضرورة إلى هذه الازدواجية بين الأهداف المؤقتة والأهداف البعيدة في وجودٍ ما، فإنّها أدعى وأوكد ما تكون في الحوزة العلمية التي تمتد الأهداف البعيدة فيها إلى آخر لحظات العمر، ويبقى مجال التزود والتحصيل مفتوحاً للطالب مادام يمتلك القدرة على الوعي والإدراك. وتتعمق الضرورة في تحديد الأهداف المؤقتة والسعي نحو بلوغها بحجم المسؤولية الملقاة على عاتق العلوم الدينية في توضيح معالم الشريعة وترويج مبادئها والمحافظة على حقائقها والتفاني فيها.

فصحيح أنّ العلم بحر لا ساحل له، وصحيح أيضاً أن طالب العلم كطالب المال لا يشبع بالقليل منه ولا بالكثير، ولكنّ الدراسة الواعية والهادفة لابد أن تبلغ الحد الذي يأتي بعده دور العطاء، كما ولابد من السعي لتقليص هذه الفترة إلى أقصى حدٍ ممكن، من

▣ فهو لا يدعو إلى الإطاحة بتلك الثوابت كما قد يتصور البعض، ولا يجمد في وجه المتغيرات كما يريد البعض، بل تندك فيه الثوابت بالمتغيرات في مسحة تجسيدية رائعة تضفي على كيان الحوزة العلمية قوةً وكمالاً.

▣ «إن تعريف الإسلام للناس وعرضه عليهم يستلزم إصلاح الحوزات العلمية، بمعنى ضرورة تكميل وإصلاح البرامج الدراسية وأسلوب التبليغ والتعليم».

▣ «إن الذي يتحمل مسؤولية تنظيم الحوزات العلمية وتصفيتها المدرسون المحترمون والأفاضل المجرّبون بتأييد من مراجع العصر».

خلال بذل الجهد الاستثنائي أولاً، وتناول المنهج بالأسلوب الذي يخدم الغاية المتوخاة ثانياً، ثم الحرص على عدم الانزلاق في مهاوي الاستفاضات والهوامش التي لا قعر لها ولا حدود. ثالثاً: وهذا لا يتنافى مع العمق في البحث والدقة في النظر والتحليل، إذ إن كمال العلم يتم بالجمع بين دقة العرض واختصار أداة الطرح في آنٍ واحد.

كما أنّ هذا لا يعني إتاحة الفرصة لاستغلال هذه الظاهرة التي تدعو إلى الهدفية والتكامل، من قبل بعض النفعيين لتحقيق مآرب وضيعة قد لا تقل خطورةً عن البقاء من دون هدف، كحالات التسلق والقفز واستعراض العناوين الطويلة والعريضة من دون خلفية أو لياقة أو كفاءة تُذكر.

بل لابد من التفكيك بين حالة الارتخاء والسطحية التي يدعو لها البعض ويحاول أن يفسّر دعوات التجديد والإصلاح على أساسها، وبين حالة العمق والتركز المصحوبة بسرعة طي المراحل، وتخليصها من الزوائد التي تبتعد بالطالب عن بلوغ الأهداف.

إنّ هناك حداً طبيعياً وسقفاً عرفياً ينتظر المجتمع في نطاقه من الدارس أن يزكي فيه علمه، ويتمخض عن نتاجه، ولكن ـ وللأسف ـ نشاهد الكثير ممن يصرف من عمره دهراً طويلاً في تحصيل العلوم الدينية، لا يكاد يدرك الهدف الذي يتحتم عليه بلوغه ونيله، فيتمثل الهدف لديه بنفس الدرس والمباحثة فيه، ويصبح هذا الأمر بالنسبة إليه عادةً رتيبة يزاولها ويمارسها كما يمارس أي عمل سلوكي آخر لا ينتظر من ورائه غاية تُذكر.

وحتى إذا ما أدرك الهدف وشخّص النتائج، ونال شطراً من العلم والفضل يؤهله للتبليغ وأداء الرسالة، فإنّه يسوّف ممارسة دوره التغييري والإصلاحي في المجتمع، بحجة عدم إحاطته بالمطالب والعلوم الدينية، أو عدم أهليته الروحية والأخلاقية لذلك.

إذن لابد من التفكير بأمر التخطيط لكيان الحوزة العلمية على المستويين الفردي والعام ودراسة دور الحوزات العلمية والتحقيق فيه سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

ينتقد الإمام الخامنئي هذه الظاهرة بشدة ويقول:

«ليس من الصحيح أن يقضي الطالب مدة خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً في الحوزة العلمية بلا هدف، متنقلاً من هذا الدرس إلى ذاك، ثم يضعف فلا يبقى فيه فائدة لا للناس ولا لنفسه»(٤٧).

إذن لابد من التفكير بأمر التخطيط لكيان الحوزة العلمية على المستويين الفردي والعام ودراسة دور الحوزات العلمية والتحقيق فيه سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل(٤٨)، وإعطاء هذا الأمر الأولوية في مجمل النشاطات والأعمال الناهضة بمستوى نظام الحوزة العلمية، من خلال البرمجة الموضوعية الواعية، ليتمكن رواد هذا الكيان من الاستفادة من خبرات الماضي وواقعيات الحاضر وتطلعات المستقبل، والخروج بصياغة عصرية حيّة تواكب الحياة في حركتها التطورية الصاعدة وتحافظ على هذه الثروة الإسلامية الغنية، إذ:

«إننا نمتلك كنزاً غالياً هو الحوزات العلمية، وهو ملك العالم الإسلامي وعلماء الإسلام أيضاً. ولو أنّ مثل هذا الكنز الغالي كان موجوداً لدى أية جماعة أخرى لرأيتموهم كيف يسهرون ليل نهار من أجل المحافظة عليه، ولا يغفلون عن تقويته وتوجيهه لحظة واحدة»(٤٩).

الهوامش

(١) محمد مهدي الآصفي، مقدمة الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، النجف ١٣٩٨ هـ، ص ٢٧.

(٢) باقر شريف القرشي، حياة الإمام الباقر *عليه السلام*: دراسة وتحليل، النجف ١٩٧٧ م، ص ١٣٩.

(٣) الأربلي، كشف الغمة في معرفة الأئمة، ج ٢، ص ٤٢٧.

(٤) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ٤، ص ٢٣٦.

(٥) المجلسي، بحار الأنوار، المجلد ١١، ص ٢٦٢.

(٦) أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، بيروت ١٩٧١م، ج ٥، ص ٤٩.

(٧) علي الفاضل القائيني، علم الأصول: تاريخاً وتطوراً، قم ١٤٠٥ هـ، ص ٧٨.

(٨) محمد مهدي الآصفي، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٩) محمد طراد، مجلة نور الإسلام، العددان ٣١ و ٣٢، ص ٤١.

(١٠) آغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت ١٩٨٣م، ج ٢، ص ٧٠ و ١٢٥.

(١١) محمد مهدي الآصفي، مصدر سابق، ص ٣٥ و ٣٦.

(١٢) د. عبدالله فياض، تاريخ الإمامية وأسلافهم من

الشيعة، بيروت ١٩٧٥م، ص ٥٩.
(١٣) محمد مهدي الآصفي، مصدر سابق، ص ٤٥.
(١٤) الكتب الأربعة هي الكتابان المذكوران في المتن، و (تهذيب الأحكام) و (الاستبصار) للشيخ الطوسي.
(١٥) محمد مهدي الآصفي، مصدر سابق، ص ٤٩ ـ ٥٠.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٥.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦٠.
(١٩) علي الفاضل القائيني، مصدر سابق، ص ٩٨ ـ ٩٩.
(٢٠) محسن الأمين، أعيان الشيعة، بيروت ١٩٨٣ م، ج ٩، ص ١٥٩.
(٢١) محمد صادق بحر العلوم، مقدمة رجال الطوسي، النجف ١٩٦١م، ص ١٦.
(٢٢) محسن الأمين، مصدر سابق، ص ١٦٠.
(٢٣) من خطاب للإمام الخامنئي في ١٢ ربيع الأول ١٤١٢هـ.
(٢٤) محسن الأمين، مصدر سابق، ج ٩، ص ٤١٦.
(٢٥) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ١، ص ٦٠ ـ ٦١.
(٢٦) الطبرسي، الاحتجاج، بيروت ١٩٨١م، ج ٢، ص ٤٥٨.
(٢٧) د. علي الوردي، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص ٨٧.
(٢٨) محسن الأمين، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢١٥.
(٢٩) علي الفاضل القائيني، مصدر سابق، ص ١٩٢.
(٣٠) عبدالله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، بيروت ١٩٧٣م، ص ٨٦.
(٣١) عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت ١٩٧٨م، ص ١٤٩.
(٣٢) عباس محمد كاظم، ثورة الخامس عشر من شعبان، بيروت ١٩٨٤م، ص ١٠٥.
(٣٣) عبدالرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ٢٨٦.
(٣٤) مجلة النجف، العدد التاسع، ص ١٢٩.
(٣٥) جعفر عبدالرزاق، الإسلاميون والقضية الفلسطينية، إيران ١٩٨٩م، ص ١٢٠.
(٣٦) من خطاب للإمام الخامنئي في ٩ صفر ١٤١٣ هـ، عند رحيل الإمام الخوئي.
(٣٧) من خطاب للإمام الخامنئي في ١٢ ربيع الأول ١٤١٢هـ.
(٣٨) الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
(٤١) محمد باقر الصدر، المحنة، قم، طبع ذي الفقار، ص: ٧٦ ـ ٧٩.
(٤٢) روح الله الخميني، ولاية الفقيه، ص ١٨٣.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
(٤٤) روح الله الخميني، الوصية السياسية، ص ٣٧.
(٤٥) الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
(٤٦) الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
(٤٧) الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
(٤٨) الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
(٤٩) الخطاب السابق نفسه.